

ناقش الطرفان إمكانية التعاون بين البلدين في مجال تبادل الخبرات والمعدات العسكرية. وأكد جابور جيون أن: "الوقت قد حان لتوسيع العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية المزدهرة بين البلدين لتشمل مجالات أخرى بما في ذلك العلاقات العسكرية والدفاعية. وبما أن المجر تنفذ حاليًا برنامجًا لتطوير وتحديث قواتها المسلحة، فإن هذا الأمر يهيئ الظروف لمزيد من توسيع التبادلات العسكرية بين البلدين".

أما أكبر صفقة أسلحة لكوريا الجنوبية فقد تم توقيعها مع بولندا في ٢٧ يوليو ٢٠٢٢. حيث تضمنت صفقة وارسو بقيمة ١٤,٥ مليار دولار مع كوريا الجنوبية، والتي تُعد أكبر صفقة في تاريخ الصناعة الدفاعية الكورية، ١٠٠٠ دبابة K٢ بلوك بانثر، ونحو ٧٠٠ هاونتر ذاتي الدفع K٩، وقاذفات صواريخ متعددة K-٢٢٩، و٤٨ طائرة حربية خفيفة FA-٥٠. إن حجم هذه الصفقة العسكرية وقرار بولندا بشراء الأسلحة من مورد جديد للأسلحة العسكرية يشيران إلى الظروف الجيوسياسية المعقدة في أوروبا. ستمكّن تلقي هذه المعدات وارسو من إخراج مقاربات عهد الاتحاد السوفييتي من الخدمة واستبدالها بهذه المعدات الحديثة. وقال ماريوس بلاستشاك، وزير الدفاع البولندي: "يُعد اتفاق التسليح جزءًا أساسيًا من جهود بولندا للتسلح في أعقاب الحرب في أوكرانيا. لقد تعلمنا الكثير من دروس من أزمة أوكرانيا. رأينا أن للقوات المسلحة والمعدات العسكرية قيمة كبيرة في عالم اليوم، لذلك قررنا تعزيز قواتنا المسلحة". وتجدر الإشارة إلى أن بولندا وقعت في أكتوبر ٢٠٢٢ أيضًا اتفاقية لشراء ٢٨٨ نظام تشونومون كوريا الجنوبية. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يتم تجميع معظم الهاوتزرز المقدمة من سيئول إلى وارسو في بولندا بالتعاون مع الشركة المحلية.

ووفقًا للخبراء، يُعد اتفاق بيع الأسلحة لبولندا أكبر صفقة أسلحة كورية جنوبية، وبشكل عام، يمكن القول إن اتفاقيات الأسلحة لعام ٢٠٢٢ مع بولندا جعلت سيئول واحدة من اللاعبين الرئيسيين في صادرات الأسلحة العالمية، والتي كانت تهيمن عليها بشكل رئيسي الولايات المتحدة وروسيا.

الأفاق المستقبلية

حاليًا وعلى الرغم من إجراء بعض المفاوضات، اقتصر العلاقات الدفاعية والعسكرية لكوريا الجنوبية مع دول أوروبا الشرقية على بيع الأسلحة والمعدات العسكرية من كوريا الجنوبية إلى بولندا. ومع ذلك، كما أشرنا، بدأ مسؤولو كوريا جهودًا كبيرة لبيع الأسلحة إلى دول المنطقة. إن استمرار أزمة أوكرانيا عامل حاسم في هذه القضية. بمعنى آخر، في حالة استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، ستزداد الاحتياجات العسكرية لدول المنطقة أكثر فأكثر، وبالنظر إلى مزايا الأسلحة الكورية الصنع مثل التكلفة المنخفضة والجودة العالية والتسليم في الوقت المناسب، سيكون هناك احتمال كبير جدًا لاستقبال دول المنطقة لهذه الأسلحة. وكما ذكر، حتى لو انتهت الحرب الأوكرانية، من المرجح أن تقوم دول المنطقة بزيادة قدراتها العسكرية بالنظر إلى الجيوسياسية المتوترة في أوروبا الشرقية. من ناحية أخرى، تسعى كوريا الجنوبية أيضًا إلى أداء دور أكثر بروزًا في القضايا والأزمات الدولية، وكما ذكر، جاءت استراتيجية بيع الأسلحة العسكرية في هذا السياق. تشير الأدلة إلى أن العلاقات الأمنية والعسكرية بين دول المنطقة وكوريا الجنوبية ستشهد مزيدًا من التوسع في المستقبل، وسنشهد عقد اتفاقيات أمنية ثنائية أو متعددة الأطراف بين كوريا الجنوبية ودول أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى زيادة عدد العملاء المشتركين للأسلحة والمعدات العسكرية الكورية في المنطقة.



مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية

هل ستصبح كوريا الجنوبية المورد الرئيسي للأسلحة إلى أوروبا الشرقية؟

يبدو أن الهدف الرئيسي لسينول من تصدير المعدات العسكرية هو تعزيز الوضع الاقتصادي المحلي، وتقوية القدرة العسكرية

الدفاع إلى أكثر من ٢٠٠ مليار يورو. وفي هذا السياق، أعلنت "الوكالة الأوروبية للدفاع" التابعة للاتحاد الأوروبي أن أحد أهم أولوياتها على المدى القصير هو تعويض وملء مخزونات الأسلحة التي نصبت في هذه القارة لدعم أوكرانيا واستبدال المعدات القديمة المتقدمة التي يعود تاريخها إلى الاتحاد السوفييتي السابق، وبشكل رئيسي في الدول الأعضاء الشرقية في هذه المجموعة. وفي ما يلي بعضًا من العلاقات الدفاعية لدول أوروبا الشرقية مع كوريا الجنوبية:

في ١٥ أغسطس ٢٠٢٢، أعلنت جانا تشيرنوتشيفا، وزيرة الدفاع في جمهورية التشيك، أن كوريا الجنوبية ستورد ٩,٢ مليار دولار من الأسلحة العسكرية إلى إحدى شركات الدفاع التشيكية لتقديمها مجانًا إلى أوكرانيا. ووفقًا لها، من المتوقع أن تتلقى أوكرانيا، كجزء من هذه الصفقة، أنظمة صواريخ مضادة للطائرات والذخيرة ذات الصلة بشكل غير مباشر روسيا لشبه جزيرة القرم، لبناء وفي الوقت نفسه، تم توقيع مذكرة تفاهم في ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٢ بين شركة هانوا الدفاعية الكورية و"الشركة الدفاعية الحكومية الرومانية" لتعزيز التعاون الشامل في الشؤون المتعلقة بالصناعات الدفاعية بين البلدين. وتأمل السلطات الكورية من خلال هذه المذكرة تصدير مدافع هاوتزر K٩ ذاتية الدفع الخاصة بها، والتي صدرت حتى الآن إلى ٩ دول مختلفة في العالم، إلى رومانيا أيضًا. وقال "سون جاي"، الرئيس التنفيذي لشركة هانوا في هذا الصدد: "نأمل من خلال هذه المذكرة أن نساهم في تعزيز القدرات العسكرية لرومانيا". وقد أعلنت السلطات الرومانية مؤخرًا أنها رفعت ميزانية الدفاع من ٢٪ إلى ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وفي هذا السياق، استضاف جابور جيون، وزير الخارجية المجري، في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢، وفدًا من لجنة الدفاع الوطني في البرلمان الكوري الجنوبي. وخلال اللقاء،

أوكرانيا، وقعت الشركات الكورية عدة صفقات لبيع معدات عسكرية لدول أوروبا الشرقية بما في ذلك بولندا. وجاء توقيع هذه الصفقات في الوقت الذي تناقصت فيه كميات الأسلحة المتوفرة في مخازن الدول الأوروبية على إثر هذه الحرب وإرسال هذه الدول للأسلحة إلى أوكرانيا، مما دفع هذه الدول إلى شراء معدات عسكرية. وفي هذا السياق، باتت دول أوروبا الشرقية التي تعتمد عادةً على الولايات المتحدة لتوفير احتياجاتها من الأسلحة، تدرس بشكل متزايد الحصول على هذه البند من كوريا الجنوبية، حيث تعتقد أنه يمكنها الحصول على ما تحتاجه بسرعة وبأسعار أقل.

ووفقًا لبعض التقارير المنشورة، منحت إحدى الشركات الكورية الشهيرة المعروفة باسم "هانوا" Hanwha، والمتخصصة في صناعة مدفعية ومركبات مدرعة، تراخيص لإحدى الشركات العسكرية البولندية في عام ٢٠١٤ عقب النزاع المتعلق بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، لبناء مدافع هاوتزر ذاتية الدفع من طراز Krab. ومنذ ذلك الحين، قامت الشركة بتصدير مدافع هاوتزر ذاتية الدفع عيار ١٥٥ ملم من طراز K٩ باعتبارها مدفعية متوافقة مع الناتو إلى دول مثل فنلندا والترويج وإستونيا وتركيا. وقال "سون جاي" إل، الرئيس التنفيذي لشركة هانوا ديفنس Hanwha Defense في مقابلة مع فايننشال تايمز في مقر الشركة في سيئول: "لقد تمكنا من أن نظهر كشريك موثوق به جدًا بالنسبة لهم على الرغم من بعدنا عن أوروبا".

وتعد شركة هانوا ديفنس إحدى الشركات التابعة لمجموعة هانوا، وهي سابع أكبر مجموعة تكتل كورية جنوبية، وبعد أن قامت الشركة الأم بشراء شركة الدفاع التابعة لعلامة سامسونج تحت مسمى شركة Samsung Techwin في عام ٢٠١٥، تمكنت من تعزيز مكانتها على المستوى العالمي. وبعد الهجوم الروسي على أوكرانيا، زاد الاتحاد الأوروبي ميزانية

تعزيز الوضع الاقتصادي المحلي، وتقوية القدرة العسكرية، وتشكيل تحالفات دفاعية - أمنية من أجل مواجهة خصوم مثل كوريا الشمالية ومنافس محتمل مثل الصين، ولا سيما في خضم المنافسة العالمية بين واشنطن وبكين. من ناحية أخرى، تحدثت هذه الحالة في الوقت الذي تشعر فيه المؤسسات الدفاعية الكورية الجنوبية بالقلق إزاء تناقص عدد سكان هذا البلد، وتسعى إلى الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة لتعويض انخفاض أعداد القوى البشرية. كما يبدو أن "يون" يستخدم مبيعات الأسلحة لإظهار القوة في السياسة الخارجية الكورية الجنوبية، وهو ما تم التعبير عنه لأول مرة خلال قمة حلف شمال الأطلسي السنوية في مدريد. خلال القمة، حاول "يون" أن يظهر كوريا الجنوبية كقائد في القضايا الأمنية الدولية، في الوقت الذي التقى فيه مع قادة دول أوروبا الشرقية لإبرام اتفاقيات جديدة لبيع الأسلحة.

ترحيب دول أوروبا الشرقية بالأسلحة الكورية الجنوبية

منذ بدء الحرب في أوكرانيا، واجه موردو الأسلحة مثل الولايات المتحدة نقصًا في إنتاج صواريخ وأسلحة أخرى. كما بذلت ألمانيا ودول أخرى جهودًا مضاعفة لتوفير الدبابات لإرسالها إلى أوكرانيا. في هذه الأثناء، سعت الشركات الدفاعية الكورية الجنوبية، نظرًا للطلبات من الدول المتوترة والمحيط بها في أوروبا والشرق الأوسط، إلى تعزيز مكانتها ونفوذها في أسواق الأسلحة في هذه المناطق. وفي هذا الصدد، قال "شيم سون هيونغ"، خبير عسكري كوري: "إن الحرب الروسية الأوكرانية زادت من الطلب على شراء المعدات العسكرية من الدول الناشئة". وأضاف: "استفادت الدول الناشئة مثل كوريا الجنوبية من فرصة العقوبات الغربية ضد موسكو، وجنت أرباحًا طائلة من هذا المسار".

وفي أعقاب الهجوم الروسي على

منذ بداية الحرب في أوكرانيا، واجه موردو الأسلحة مثل الولايات المتحدة نقصًا في إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية. من ناحية أخرى، واجهت بعض الدول مثل دول أوروبا الشرقية نقصًا حادًا في الأسلحة العسكرية بعد إرسال ما تبقى من الأسلحة الموروثة من الاتحاد السوفييتي السابق إلى أوكرانيا، وباتت تسعى للحصول على الأسلحة اللازمة من دول ناشئة مثل كوريا الجنوبية. كما سعت شركات الدفاع الكورية الجنوبية، نظرًا للطلبات من دول المنطقة وما حولها في أوروبا والشرق الأوسط، إلى تعزيز مكانتها ونفوذها في أسواق الأسلحة في هذه المناطق. وفي هذا الصدد، أجرت الشركات الكورية محادثات مع عدة دول في المنطقة مثل جمهورية التشيك ورومانيا وبولندا لبيع الأسلحة العسكرية خلال السنوات القليلة الماضية. حيث نجحت الشركات الكورية العام الماضي في توقيع أكبر صفقة تسليح لها مع بولندا.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، تعد هذه الصفقة الاتفاقية الرسمية الوحيدة المبرمة بين كوريا الجنوبية وإحدى دول أوروبا الشرقية. ونتيجة لذلك، اقتصر العلاقات الدفاعية والعسكرية لكوريا الجنوبية مع دول أوروبا الشرقية حتى الآن على بيع الأسلحة العسكرية من كوريا الجنوبية إلى بولندا، وإرسال المساعدات غير العسكرية إلى أوكرانيا. وتشير الأدلة إلى أن العلاقات الدفاعية والعسكرية بين دول المنطقة وكوريا الجنوبية ستشهد مزيدًا من التوسع في المستقبل، وسنشهد عقد اتفاقيات أمنية ثنائية أو متعددة الأطراف بين كوريا الجنوبية ودول أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى زيادة عدد العملاء المشتركين للأسلحة العسكرية الكورية في المنطقة.

أهداف كوريا الجنوبية من تصدير المعدات العسكرية

يبدو أن الهدف الرئيسي لسينول من تصدير المعدات العسكرية هو

أخبار قصيرة



فرنسا.. شكوى ضد وسائل الإعلام بسبب الإنحياز للكيان الصهيوني

قدم حزب "فرنسا الأبية" اليساري في فرنسا شكوى رسمية إلى الهيئة الفرنسية المسؤولة عن تنظيم وسائل الإعلام، اتهم فيها وسائل الإعلام الفرنسية بالتحيز وعدم الموضوعية في تغطيتها للقضية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية الدولية من جانب جنوب أفريقيا ضد الكيان الصهيوني بتهمته ارتكاب جريمة إبادة جماعية. وقالت رئيسة كتلة الحزب في البرلمان ماتيلد بانوت، إن وسائل الإعلام تجاهلت الأدلة والمستندات التي قدمتها جنوب أفريقيا لإثبات الاتهامات ضد الكيان الصهيوني، وركزت بشكل أساسي على عرض وجهة النظر الإسرائيلية في قضية الإبادة الجماعية، ما يشكل انحيازًا واضحًا في التغطية الإعلامية.



لافروف: مستمرون بتنفيذ اتفاقات قمة بوتين وكيم

صرح سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي خلال محادثاته مع تشوي سونغ هوي، وزير خارجية كوريا الشمالية، بأن الجهود مستمرة بنشاط لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين كيم جونج أون، زعيم كوريا الشمالية، وفلاديمير بوتين، رئيس روسيا. وقال لافروف: "الوقت الذي اخترناه لعقد اجتماعنا للمراجعة النتائج الأولية للعمل النشط على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في قمة سبتمبر بين الرئيس بوتين والزعيم كيم جونج أون هو الأمثل، والإجراءات في هذا الشأن جارية بنشاط".



أفغانستان.. انخفاض معدل زراعة الخشخاش بنسبة ٩٥٪

أفاد تقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان أن زراعة الخشخاش الأفيون في أفغانستان شهدت انخفاضًا بنسبة ٩٥٪ في عام ٢٠٢٣ ميلادي. وأضاف التقرير أن هذا الانخفاض يعني فقدان الدخل بالنسبة للعديد من المزارعين، وينبغي دعم المحاصيل البديلة وسبل العيش لهم. وبحسب تقرير الأمم المتحدة، انخفض دخل المزارعين من بيع الأفيون في عام ٢٠٢٣ ميلادي بنسبة ٩٢٪ ليصل إلى ١١٠ ملايين دولار، بينما كان في عام ٢٠٢٢ ٢٠ ألف و ٣٦٠ مليون دولار. وأشار التقرير إلى أنه حتى عام ٢٠٢٣، كانت قيمة صادرات المخدرات من أفغانستان أكبر من قيمة السلع والخدمات القانونية المُصدرة من هذا البلد.